الثورة
الاحد 18 ربيع أول 1435هـ 19 يناير 2014م العدد 17958
Sunday : 18 Rabia Awal 1435 - 19 January 2014 - Issue No. 17958

www.althawranews.net

كاميرات المراقبة أصبحت ضرورة!

الثورة/معاذ القرشي

في ظل الوضع الأمني الحالي وحدوث كثير من جرائم السطو على بعض المحلات التجارية ومحلات الصرافة تغدو كاميرات المراقبة ضرورة ملحة لحماية الآخرين وممتلكاتهم من الاعتداءات والسطو كما أنها تمثل مصدر توثيق لمثل هذه الجرائم وبداية الخيط الذي يوصل للفاعلين إذا عممت على المحلات وفي الشوارع وفي مداخل المدن لكشف حاملين السلاح.

فهل تجد مثل هذه الأفكار من تجاوب .. نتمنى ذلك.

شكوى إلى وزير الداخلية

قضايا وناس / خاص

> شكا المواطن عبدالله عبدالله الرقيق- أحد موظفي البريد- أفراد الأمن المرابطين بمدخل صنعاء باتجاه خط مأرب وتحديدا جولة آية، إلى وزير الداخلية وقائد قوات الأمن المركزي.

وقال الرقيق في الشكوى التي قدم بها إلى مقر الصحيفة بأن أفراد الأمن اعتدوا عليه صباح الثلاثاء الماضي حين كان في طريقه إلى مقر عمله.

حق الرد

> طالعتنا صحيفة الثورة في عددها الصادر يوم الأحد في ملحق قضايا وناس تحت عنوان "إلى وزارة الداخلية وأمن العاصمة"، يفيد الخبر أن أسرة المواطن علي أحمد يحيى يحيى الزيادي "أحد أفراد أمن العاصمة" يشكون من حرمانهم الإعاشة المعتمدة منذ سنوات والقيام بصرف فوارق نهاية الخدمة لشخص غير الموكل باستلامها وعليه:

وتفاعلا مع ما تنشره الصحيفة من شكاوى المواطنين فقد وجهت قيادة أمن أمانة العاصمة صنعاء ممثلة بالأخ العميد عصام علي جمعان المدير العام إلى المختصين بسرعة الإفادة حول ما تضمنته الصحيفة من شكوى وعن وضع المذكور... والذي تبين أن الحقيقة هي الآتي:

إن المدعو علي أحمد يحيى الزيادي هو أحد أفراد إدارة الحرس المدني بأمانة العاصمة صنعاء، وأن المذكور قد أحيل إلى التقاعد بموجب قرار التقاعد رقم 97 بتاريخ 25/2/2013م الصادر من وزارة الداخلية، وليس للمذكور أي استحقاق لدينا سوى مرتبه الجاري والذي يستلمه عبر البريد بصورة مستمرة، ولا يوجد هناك إعاشة معتمدة لأفراد الحرس المدني.. مع العلم أن قيادة أمن أمانة العاصمة صنعاء حاليا أشد حرصا على إيصال أي مستحقات إلى أصحابها.

نأمل نشر هذا الإيضاح عبر صحيفة الثورة.. وفي نفس الملحق والعمود عملاً بحق الرد.

*** مدير عام التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بشرطة العاصمة العقيد أحمد الأفقي**

شرطة صنعاء القديمة تضبط 200 ألف ريال من العملة الوطنية المزيفة

> قالت شرطة صنعاء القديمة إنها وفي إطار جمع الاستدلالات في قضية عملة وطنية مزيفة ضبطتها بحوزة شاب في الـ24 من عمره كانت قد ضبطته في الـ11 من شهر يناير الجاري وبحوزته مبلغ 23ألفا و250 ريالا مزيفة - قالت - إنها ضبطت 200ألف و500ريال أخرى كان يخفيها أحد المتهمين في القضية.

موضحة لمركز الإعلام الأمني بأن المتهم دل رجال الشرطة على المكان الذي يخفي فيه العملة المزيفة وهي مبلغ200ألف و500 ريال، حيث كانت مدفونة في التراب بجوار المسبح الواقع في منطقة فج عطان بشارع الستين وهي عبارة عن 186ألف ريال فئة الـ1000 ريال ،بالإضافة إلى مبلغ3500ريال فئة 250ريالا ،وقد تم استخراجها من المكان الذي خبأت فيه وتحريزها على ذمة جمع الاستدلالات في القضية التي مازالت الإجراءات فيها متواصلة.

مشيرة إلى أنها ضبطت 3 متهمين متورطين في قضية تزييف العملة الوطنية المزيفة وأنهم يخضعون حالياً للإجراءات القانونية.

العصابة.. والقاتل المجهول.. !؟

عرض وتحليل /حسين كريش

القضية هذه فيها أكثر من جريمة في آن واحد... فيها القتل.. السرقة.. النهب.. استخدام السلاح بمختلف أنواعه للاعتداء على الآخرين، بما في ذلك القنابل.. كما أن الجاني ليس شخصاً واحداً، وإنما عدة أشخاص ومن مناطق ومحافظات مختلفة، وقد جمعتهم النزعة الانحرافية والإجرامية، والتي تبدأ عادة بالإعزاء الواهم وتنتهي بصاحبها آخر المطاف بالسقوط في الهاوية السحيقة، وهي النهاية الحتمية لكل من يضل عن الطريق القويم، وكما هو حال المتهمين "الجناة" في هذه القضية الذين انتهى بهم قطار الرحلة إلى الضياع والوقوع في المصيدة أو في قبضة رجال العدالة كمحطة أخيرة.. وها هي الوقائع والتفاصيل من البداية.

عدة بلاغات متواترة ومتفرقة وصلت إلى عديد من مراكز الشرطة وبعض الجهات الأمنية في العاصمة صنعاء وكذا في محافظات أخرى بالجمهورية اليمنية... وهذه البلاغات عن حدوث سرقات واعتداءات وتقطع ونهب لسيارات مواطنين عن طريق استخدام القوة والعنف، ومن قبل أشخاص مجهولين لم تتوفر عنهم سوى أوصاف البعض منهم والتي تضمنتها بعض تلك البلاغات من المواطنين المجني عليهم "الضحايا".. ومن هذه البلاغات التي وصلت إلى مركز شرطة الحصبة والذي صادف أن أغلب حوادث السرقة والنهب ارتكبت في نطاق اختصاصه.. إضافة إلى واقعة القتل والتي حدثت على إثر رمي قنبلة يدوية من قبل مجهولين على محل لبيع أدوات منزلية في سوق الروني الكائن بنطاق اختصاص مركز شرطة الشهيد الأحمر شرق شمال منطقة الحصبة، ومقتل صاحب المحل خلال الجريمة المذكورة فكان عقب البلاغات تلك ومن أول بلاغ أن تحرك رجال مركز شرطة الحصبة، وفي مقدمتهم مدير المركز الرائد ماجد القايفي الذي تولى قيادة عملية المتابعة بشخصه ويعد بحسب شهادات العديد من المواطنين والأفراد عنه من المتحمسين والنشيطين في أداء الواجب ومعه نائبه ورئيس مكتب البحث ومجموعة من الأفراد والمساعدين بالمركز، والذين شكلوا فريق عمل واحد متكامل وانطلقوا للمتابعة والتحري والبحث من خلال التركيز على الأشخاص المشتبهين وأرباب السوابق في نطاق اختصاص المركز، وكذلك على أوصاف الأشخاص الذين وردت وتضمنتها بعض البلاغات عنهم بأنهم الجناة أو المشتبه بهم.

حيث انتشر رجال الفريق وتوزعوا في أحياء وشوارع منطقة الحصبة ومحيطها يجمعون التحريات ويتقصون الآثار يبحثون عن أي شخص مشتبه بحمل نفس الأوصاف مواصلين في ذلك الليل والنهار ومجتهدين اجتهاد الوحوش بلا كلل أو ملل وبلا توقف حتى توصلوا في نهاية الأمر وبعد جهود مضنية ويأس وإرهاق وكذا مغامرات لا تخلو من خطورة فعلية نظرا لحساسية واختلاف الأجواء بمنطقة الحصبة، إلى الاشتباه في عدد من الأشخاص الذين كانت لهم ذات الأوصاف أو بعضها، ومنهم ثلاثة أشخاص كانوا الأكثر من انطبقت عليهم الأوصاف للمجهولين المطلوبين، أحد هؤلاء الثلاثة يدعى ابن عبده والآخر ابن زيد والثالث ابن سرو، وهم من إحدى المناطق بمحافظة المحويت.. وقد تمكنوا من القبض عليهم، وأوصلوهم للمركز ثم باشروا مع كل منهم عملية الاستنطاق وفتح المحاضر في مساء اليوم نفسه الذي تم ضبطهم فيه.

وكان مما اتضح بعد الاستنطاق وإجراء التحقيقات أن الأشخاص الثلاثة المشار إليهم ليسوا سوى بعض من مجموعة يشكلون مع أشخاص آخرين عصابة كبيرة ومتشعبة خطيرة لسرقة ونهب السيارات باستخدام السلاح والقوة في العاصمة صنعاء وخارجها.

ولقد حرص مدير المركز ومن معه قبل ذلك وكأهم خطوة لهم عقب ضبط المتهمين المذكورين واحتجازهم بالمركز على المبادرة إلى التواصل مع أصحاب البلاغات من المجني عليهم "الضحايا" الذين سبق وتعرضوا للتقطع أو للاعتداء والسرقة والنهب في نطاق منطقة الحصبة وسجلوا بلاغاتهم بالمركز، وتم استدعاؤهم للحضور بغرض رؤيتهم للأشخاص المضبوطين والتعرف عليهم ثم عند حضور هؤلاء "أصحاب البلاغات" قاموا في المركز بعرض المتهمين عليهم بين مجموعة من الأشخاص للتعرف عليهم فتعرفوا على كل من المتهمين الثلاثة وبشكل مباشر دون الأشخاص المعروضين الآخرين بينهم.

كما أظهرت التحقيقات ومن خلال التوسع في جمع المعلومات ومحاضر الاستدلالات ثم الاعترافات بما يثبت أن أحد المتهمين المضبوطين وهو المدعو ابن عبده نفسه المتهم الجاني المجهول في جريمة رمي القنبلة على محل بيع الأدوات المنزلية بسوق الروني ومقتل صاحب المحل في الواقعة، والمبلغ عنها مسبقاً وفي حينه لدى مركز الشهيد الأحمر والجريمة هذه بحسب اعتراف المتهم ابن عبده الجاني ارتكبت بسبب خلاف نشب بين والد المتهم ومعه نسيب صهر متهم آخر وبين سائق باص صغير عليه لواصف لعالم العسل والواقع جوار محل المجني عليه "القتيل" والجريمة من يومها كانت رهن البحث والتحري لدى مركز الشهيد الأحمر حتى تم ضبط الجاني مع الآخرين "رفاقه" واعترافه بالجريمة في مركز الحصبة.. وكذلك كشفت الإفادات والتحريات أن أحد أفراد العصابة ويدعى ابن إبراهيم تم القبض عليه من قبل المباحث العسكرية على إثر ارتكابه لجريمة سرقة سيارة تابعة لضابط عسكري في محافظة المحويت، والمتهم المشار إليه محتجز ورهن التحقيق لدى المباحث العسكرية على ذمة سرقة السيارة... يضاف إلى ذلك أن المتهم ابن إبراهيم مشترك مع المتهم الأول المدعو ابن عبده، وأشخاص آخرين من أفراد العصابة في سرقة ونهب العديد من السيارات التابعة لمواطنين ضحايا، وبيع هذه السيارات لشخص يسكن بمحافظة مأرب ويتعامل مع السيارات المسروقة بكل أنواعها، وهو شريك للعصابة ومن ضمن أفرادها باعتباره المستقبل والمشتري.. وأيضا تبين من الاعترافات والتحقيقات بأن ثمة أشخاصاً غير المضبوطين ينتمون لهذه العصابة المسلحة وأن أفرادها وعلى رأسهم المدعو ابن عبده وشركاء له من العصابة هم وراء جميع أو معظم سرقات ونهب السيارات المبلغ عنها سلفاً الجهات الأمنية ومراكز الشرطة ومنها مركز شرطة الحصبة، وأن أغلب السيارات المسروقة والمنهوبة كانت أجرة تاكسي ولمواطنين يشتغلون عليها لإعالة أسرهم والعديد منهم لم يكن لهم مصدر معيشة سوى تلك السيارات التي نهبت عليهم، ووجدوا أنفسهم بعدها في الشارع ضائعين تائهين وأفراد العصابة أخذوها منهم نهباً بعد الاعتداء عليهم وبالقوة.

كما أبانت محاضر جمع الاستدلالات الكثير مما يتعلق بأعمال العصابة وعملياتها التي قام أفرادها بارتكابها ومنها ما كان بمثابة المغامرات والتكتيكات الشبيهة بأفلام العصابات السينمائية الغربية والهندية المخيفة والمجسدة للخطر الذي ينعكس بشكل أو بآخر على أمن المجتمع وأفراده ككل.

وهناك مما ظهر وتكشف من الحقائق بالإضافة إلى ذلك ما هو أكثر غرابة ومما يثير الشئون والشجون ويبعث على الرعب ويجعل النفوس تشك وتفقد الثقة في الآخرين وفي كل من حولها.

وقد تضاعف حماس فريق شرطة المركز بعد اتضاح كل هذا وما سبق حول العصابة وعملياتها، وقاموا بالتخاطب السريع وعن طريق القنوات الأمنية الرسمية، إدارة أمن منطقة الثورة وإدارة أمن العاصمة صنعاء، مع المباحث العسكرية لطلب المتهم المدعو ابن إبراهيم المضبوط والمحتجز لديها من أجل استيفاء محاضر جمع الاستدلالات معه في قضايا نهب وبيع السيارات المتهم بها بالاشتراك مع أفراد العصابة.

وكذا التخاطب مع إدارة أمن محافظة مارب لضبط الشخص المشتري للسيارات المسروقة من العصابة كمتهم من ضمن أفراد العصابة.. إلى جانب التخاطب مع الجهات الأمنية في بعض المحافظات والمناطق الأخرى التي منها أو يتواجد فيها متهمون مطلوبون من أفراد العصابة وطلب ضبطهم وإرسالهم حال ذلك لاستكمال الإجراءات معهم بشأن الجرائم المتهمين بها وإحالتهم مع رفقائهم المضبوطين لجهة الاختصاص.. ولقد تعاونت تلك الجهات واستجابة للتخاطب وتم ضبط بعض أفراد العصابة وإيصالهم للمركز لتكون هنا المحطة الأخيرة، وتكون نهاية العصابة المجهولة، ولكنها نهاية مخزية وهي نهاية طبيعية لكل طريق ضال، ونسأل الله السلامة للجميع.

زياد معوضة

الجرد مفتاح العلل

> كثيرا ما ترى الأوامر الإدارية مصحوبة بشفرة أو رموز مخفية لا يعلمها إلا الراسخون في لفها ودورانها مثل اختلاف التوقيع أو اختلاف ألوان الأوراق الرسمية أو عدم كتابة التاريخ... إلخ المهم أنها تختلف ظاهرها عن باطنها ويا سعد من له وسيط فلا يتعرض للعذاب الأدنى دون العذاب الأكبر في المتابعة ذهابا وإيابا وتختلف درجة الفيتميات عن بعضها خاصة إذا كان هناك مصالح مشتركة أو منافع شخصية والغالبية يتنصل بأمره بشكل سلس بعيدا عن الإحراجات والمجاملات والمحسوبيات فما أحوجنا إلى تصحيح أوضاعنا عموما المرتبطة بالأوضاع الراهنة، وما أغنى بلادنا بالمسؤولين مدنيا أو عسكريا عندما يكون في أمرهم طويل أو قصير المدى ويأتي الجرد نهاية كل عام مسبوقا بالأوامر الذي يرافقه شلل تام في تلك الجهات التي تمارس نشاطها بشكل يومي لا سيما المصالح الخدمية تعرقل وتكدس أعمال المواطنين بعضها فوق بعض وتحليل السبب عملية الجرد والحساب الختامي والمعتمدين على الدخل اليومي هم الأكثر تضررا من عملية الجرد يومين أو ثلاثة أيام وكأن حياتهم فعلا مرتبطة بالدخل المعيشي مثل السمك في الماء يصابون بأنواع الأمراض والجرد مفتاح العلل والكسل عن الدوام الرسمي يبدأ أو ينتهي بالمزاجية المطلقة التي لا يشرف عليها لا حسيب ولا رقيب ولا هيئة ولا جهاز صحة المسؤول مقدمة على أداء الواجب وتأتي صرف المرتبات مجردة من المعالم الأثرية والتاريخية سواء كانت عملية ورقية أو معدنية مليئة بالأشعار والرسومات والخدش والتوقيع والتمزيق ناهيك عن تلك الطوابير والضجيج في نفس الوقت يستلم وفي نفس الوقت كذلك يسلم ما عليه من فواتير الخدمات والتي في إيجار ومصاريف الديون تعاني بعد استلامنا للمهاترات والمشاكل لعدم قبول العملات بسبب عدم صلاحية التداول لتعرضها لتلك العيوب والعبث فيها جريمة تحاسب عليها الجهة المختصة التي يطالبها الجميع بوضع حد سريع لهذا الاستهتار واللامبالاة ومقارنتها بالعملات العربية والأجنبية.

العقيد/فضل الجبوبي لـ"الثورة":

نسعى لتحديث وتطوير السجل المدني بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات

كتب /يحيى محمد العلفي

• أوضح العقيد فضل محمد عبدالله الجبوبي مدير عام الأحوال المدنية والسجل المدني بأمانة العاصمة، أن مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني تحاول تقديم الخدمات المناطة بها بكل الإمكانيات التي تملكها منها (ميلاد- وفاة- زواج- طلاق) وما يتفرع عنها من وقائع طارئة، وكذا إصدار البطاقة الشخصية ودفاتر البطاقة العائلية وإجراء القيود والتصحيحات اللازمة التي تطرأ على الأفراد والأسرة وقال: لدينا سجل لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية تقيد فيه البيانات اللازمة بناء على المستندات المقيدة لتلك الوقائع وبلاغاتها- إضافة إلى سجلات قيد البطاقات الشخصية والعائلية.

وقال العقيد الجبوبي لقضايا وناس إن أهمية الدور الوظيفي للسجل المدني تكمن في قيد بيانات السكان في السجل المدني وإصدار الوثائق الخاصة بذلك ما يمثل وظيفة جوهرية من وظائف الدولة تجاه مواطنيها وبما يضمن وينظم حقوق وواجبات الأفراد من ناحية أخرى يشكل السجل المدني البنك المعلوماتي الذي يغذي مختلف الجهات الحكومية المدنية بالبيانات التي تحتاجها في أدائها لوظائفها كل حسب طبيعة عمله.. مشيراً إلى أهمية الوثائق الثبوتية المتمثلة في وثيقتي الزواج والطلاق وشهادتي الميلاد والوفاة التي تستدعي من كل مواطن ومواطنة الحصول عليها في الأوقات المناسبة لأهميتها البالغة في إثبات الشخصية الوطنية.

وأضاف مدير عام الأحوال المدنية والسجل المدني بأمانة العاصمة أن غياب الدور الوظيفي للسجل المدني يؤثر سلباً -ليس فقط على حقوق وواجبات الأفراد- بل أيضاً على الأداء العام لمؤسسات الدولة، لافتاً إلى أن البيانات غير المكتملة تعني تخطيطاً ناقصاً وخللاً في مخرجات ونتائج خطط وبرامج التنمية وإرباك أداء أجهزة الحكومة، وكذا العملية الانتخابية ونظام الحكم المحلي، وكل ذلك يقود إلى نتيجة حتمية واضحة وهي التقليل من أداء مؤسسات الدولة وتأخر النمو وهدر الموارد.

وذكر العقيد الجبوبي أن رئاسة المصلحة تبذل جهداً كبيراً لتوفير وتسهيل خدمات السجل المدني في عموم مديريات الجمهورية وفق أسس وأهداف تسعى إلى تحقيقها على المدى القصير والمتوسط والبعيد، منوهاً بأن خدمات السجل المدني وإصدار البطاقة الشخصية الآلية تتواجد من خلال الإدارة العامة ومكاتبها في مديريات الأمانة العشر، إضافة إلى خمس مناطق مخصص عملها للأحداث الحيوية والبطاقة العائلية.

وقال: إن الأمر لا يقتصر على ذلك، بل يتم العمل بمنح شهادة الميلاد الآلية عبر مستشفى السبعين ومستشفى العلوم والتكنولوجيا، موضحاً أن إدارة الأحوال المدنية بالأمانة -من خلال الدعم المستمر من رئيس المصلحة الدكتور أحمد سيف الحياتي- تسعى في الوقت الراهن إلى تعميم شهادات الميلاد الآلية في مراكز الأمومة والطفولة والمستشفى الجمهوري ومستشفى الثورة العام وصولاً إلى الانتقال من الإصدار اليدوي لشهادة الميلاد إلى الإصدار الآلي.

ولفت إلى أن أية صعوبات أو معوقات قد تحدث تكون نتيجة عدم توفر المباني الكافية التي تتسع لسير وطبيعة عمل الإدارة ومكاتبها، وأن الإدارة العامة تسعى دائماً إلى تطوير وتحديث أعمالها بصورة مستمرة ومواكبة متغيرات العصر وتقنياته.

وقال: إن مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني تعد شريكاً رئيسياً للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في إعداد السجل الانتخابي، ما يجعلها من خلال هذه الشراكة عاملاً مهماً في عملية تنظيم وتحديث السجل المدني مستقبلا.

واستطرد قائلاً: باستقراء الواقع الحالي للسجل المدني والانتخابي يتضح أن مصلحة الأحوال المدنية لا يتوفر لديها حالياً سجل مدني يعتمد عليه في إعداد السجل الانتخابي، ما حرم اللجنة العليا للانتخابات من مرجعية موثقة عن بيانات السكان، كما أن السجل الانتخابي الحالي لا يعتمد بصورة رئيسية على قاعدة بيانات ووثائق السجل المدني، ونتيجة لذلك يعاني من نقاط ضعف أصبحت محل خلاف.

وأوضح العقيد فضل الجبوبي أن رئاسة مصلحة الأحوال المدنية سعت وبالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات، لإعداد سجل انتخابي إلكتروني يؤسس لسجل مدني شامل ومحدث ببيانات السكان وقيد كل من بلغ سن 18 عاماً فما فوق في السجل الانتخابي الإلكتروني، مشيراً إلى أن مثل هذا التطور يعني حصول المصلحة على قاعدة بيانات إلكترونية لما يقرب من عشرة ملايين مواطن ومواطنة، بحيث أن الأمر لا يقتصر على ذلك، فعندما يستكمل السجل الانتخابي الإلكتروني ستتم الاستفادة من الأجهزة والمعدات الخاصة بهذا العمل وستتمكن المصلحة من قيد من لم تشملهم العملية الانتخابية ممن هم دون سن الثامنة عشرة وصولاً إلى سجل مدني إلكتروني شامل يعتمد عليه في المراحل المقبلة من إعداد السجل الانتخابي بصورة مستمرة.